الفخر الرازي

جاء في تفسيره الكبير في مواضع عدة منه رفضه لفكرة الزيادة في القرآن :

١ – في تفسير سورة (ن) ذكر قولي الأخفش وأبي عبيدة بزيادة (الباء) في قوله تعالى: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ ، وذكر رأي الفراء بأن عدم الزيادة أولى .

٢ – في تفسير سورة (الممتحنة) نفى أن يكون في القرآن حرف زائد عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ﴾ . قال : (الخامس) : منهم من قال : الباء زائدة ، وقد مر أن الزيادة في القرآن لا تمكن ، والباء مشتملة على الفائدة فلا تكون زائدة .

٣ – في أول تفسير سورة القيامة اعتبر القول بالزيادة (طعنا في القرآن) حيث قال في قوله تعالى : ﴿لَآ أُقْسِمُ﴾ ثلاثة وجوه :

الأول : إنها صلة ، والمعنى أقسم بيوم القيامة ، ونظيره ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ وقوله : ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ – ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ . وهذا القول عندي ضعيف من وجوه :

أولها : أن تجويز هذا يفضي إلى الطعن في القرآن ، لأن على هذا التقدير يجوز جعل النفي إثباتاً ، والإثبات نفياً ، وتجويزه يفضي إلى أن لا يبقي الاعتماد على إثباته ، ولا على نفيه .

٤– في تفسيره لقوله تعالى : ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ رد قول الأخفش والمازني الذي نقله عنهما (الواحدي) في (البسيط) من أن الفاء في هذه الآية زائدة ، وقال: إنها للجزاء ، وقد نفيا أن يكون للجزاء هنا وجه ، وكذلك نفياً أن تكون للعطف ، واعتبروا زيادتها ، فرد عليهما بأنهما يمكن أن تكون للجزاء ليبطل القول بالزيادة .

٥– في تفسيره لقوله تعالى : ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ فضل قول أبي مسلم الأصفهاني بعدم الزيادة على قول (أكثر المفسرين) بالزيادة مع أنه القول المشهور – كما قال ..

٦- عند تفسيره لقوله تعالى : ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ يورد القول بالزيادة ويقول إنه القول المشهور ، وهو قول الكسائى والزجاج والفراء والأكثرين ، ولكنه يجعل كلمة (لا) مفيدة ، ويقول إن هذا هو الصحيح ، لأن الحكم بأن كلمة من كتاب الله لغو لا فائدة فيها مشكل صعب .

٧- وتارة يذكر الرأيين ولا يفاضل بينهما كما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿فِيٓ أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ﴾ فإنه فسر الآية على القول بزيادة (ما) وعلى القول بعدم زيادتها ولم يرجح .

هؤلاء علماء ثلاثة كبار من مفسري القرآن الكريم كان لهم فضل كبير في هذا المجال ، فمن الغبن لهم أن نحكم بأن قولهم ومعهم كثير من العلماء بزيادة حرف في القرآن إنما هو جهل بدقة الميزان الذي وضع عليه أسلوب القرآن . كما قال المرحوم الشيخ دراز ، ولا أن نصف صنيعهم هذا بأنه (مظاهر من الجرأة في تفسير الكتاب العزيز) كما قال الشيخ عبد الرحمن تاج ، وإن كان هذا الشيخ قال في مقدمة بحثه الذي أشرنا إليه : (وليس معنى هذا أننا نمنع أن تقع في القرآن كلمات زائدة يقصد بها معان خاصة كتوكيد حكم بنفي أو إثبات ، فإن ذلك واقع وكثير ، وهو من الحقائق التي لا شبهة فيها)[1] .

وأحب هنا أن أكرر أن هؤلاء العلماء الأعلام المتقدمين كانوا أعرف بلغة العرب وأفهم لمعاني القرآن الكريم ، وأوفى منا ذوقاً ، وأوسع علماً .

ولنا أن ننظر في كلامهم ، وأن نرد ما يقوم الدليل عندنا على خطئه ، ولكن ليس لنا أن نرميهم بالجهل ، أو بالجرأة على تفسير كتاب الله تعالى .

وقد قال الخطابي ، وهو يعرض لزيادة (لا) في قوله تعالى : ﴿لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ﴾ قال : (فهذا وما أشبهه زيادات حروف في موضع من الكلام ، وحذف حروف في أماكن أخر منه إنما جاءت على نهج لغتهم الأولي قبل أن يدخلها التغيير ، ثم صار المتأخرون إلى ترك استعمالها في كلامهم ، فافهم هذا الباب ، فإنك إذا

١- مجلة الأزهر : عدد شوال سنة ١٣٨٦ ص ٧٦٠ .

أحكمت معرفته استفدت علماً كثيراً ، وسقطت عنك مئونة عظيمة ، وزال عنك ريب القلب ، وتخلصت من شغب الخصم ، ولا قوة إلا بالله) [1] .

ولعل مما يؤيد بعض كلام الخطابي هنا ما روى عن أبي عمرو بن العلاء من رجال القرن الثاني الهجري ، قال : (اللسان الذي نزل به القرآن ، وتكلمت به العرب على عهد النبي ﷺ عربية أخرى عن كلامنا هذا) [2] .

والغيرة على كتاب الله في قلب كل مسلم ، والحرص على ألا تمس كلمة بل حرف منه أدني مساس في دم كل مؤمن ، والقوم لم يقولوا عن جهل ، ولم يصدروا في تفسيرهم لكتاب الله عن جرأة عليه ، وإنما عرفوا وأنكرنا ، وشغلهم العلم وشغلتنا الحياة الدنيا ، فجزاهم الله خيراً ، ووفقنا للسير على منهاجهم في خدمة كتاب الله تعالى ، وفي نصرة الإسلام .

وهو – سبحانه – الهادي إلى سواء السبيل .

* * * *

١ – بيان إعجاز القرآن (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن) ص ٤٤ .
٢ – المصدر السابق ص ٤٢ .

obeikan.com